العدد (1952) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نحو فهم صحيح للمواطنة

طارق الجبوري

لايختلف اثنا ن على المعنى العام المتداول للوطن الذي كنا نحفظه عن ظهر قلب من كتب التربية الوطنية المنهجية، والذي لا يخرج كثيرا عن انه قطعة الارض التي تعيش عليها مجموعة من الناس، وأورد البعض مفهوما قريبا من هذا عندما اعتبر الوطن (مساحة الارض او المنطقة التي يرتبط بها الشعب تاريخيا.. التي تولدت فيها الهوية الوطنية ...) البعض قال ان الوطن ليس بالضرورة (ان يكون المنطقة الجغرافية لولادة الشخص، بل التي ولدت فيها أمته) وبشكل عام فإنه مهما تعددت التعاريف للوطن يبقى يعني (وفي كل دول العالم ولغاته الانتماء).

وقد اشتقت من كلمة الوطن الكثير من المصطلحات من أبرزها الوطنية والمواطنة التي هي موضوع بحثنا الذي سنستعرض فيه بشكل سريع التطور التاريخي لمفهوم المواطنة في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، والتداخلات السياسية التي شوهت معناه وابعدته عن مضامينه الإنسانية .

ومع أن عدداً غير قليل من الباحثين يقول ان المواطنة ظهرت حديثاً وتطورت مع تطور مفهوم الدولة ، غير أننا نعتقد بأنها كانت ملازمة للإنسان منذ العصور الاولى في التاريخ القديم، وتحديداً منذ ان تعلم هذا الانسان الزراعة وأخذ يبحث عن الارض الصالحة والمياه الوفيرة ليسد بها قوته ، حيث يمكن عد ذلك البدايات الاولى لنشوء فكرة المواطنة استناداً الى معطيات ذلك العصر البدائية في علاقة الإنسان بالأرض والدفاع عنها.. بدايات تطورت مع نشوء أولى الحضارات في العالم (حضارة وادي الرافدين والحضارة الفرعونية) وتوضحت (بشكل أكثر تفصيلاً مع بروز الدولة الرومانية وتوسعاتها) وما صاحب ذلك من أفكار تناولت علاقة الفرد بالدولة أسست بحسب رأي عدد من الباحثين نواة ظهور المفاهيم الديمقراطية التي هي عماد ومرتكز اي علاقة صحيحة بين المواطن وحكومته والتي كانت وما زالت مثار جدل ونقاش طويلين على مر العصور، منذ إفلاطون وأرسطو حتى الآن . وهكذا توسع مفهوم المواطنة بمرور الوقت ليتحول من مجرد ارتباط مكاني بالارض التي نعيش عليها ، إلى قضية أكثر شمولية تضمنت النظام السياسي وعلاقته بمواطنيه وما يتخللها من مد وجزر وبحسب إيمان النظام ونظرته للديمقراطية .

ومع تقديرنا العالي لجهود كل من تناول موضوعة المواطنة من أكاديميين متخصصين وتقسيمهم اياها الى (مواطنة مدنية التي تعد أحد أهم نتائج القرن الثامن عشر و التي أقر من خلالها بعض الحقوق المدنية مثل حرية التعبير و الفكر و الحريات الدينية وكذلك إقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وأخرى سميت بالمواطنة السياسية ظهرت في القرن التاسع عشر، وتؤكد على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد، كالمشاركة السياسية مثل الحق في التصويت والترشيح للوظائف العامة.

ومع القرن العشرين ظهر المكون الثالث و هو المواطنة الاجتماعية و هو المكون الذي يعتني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق خاصة بعد أن ظهرت على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي و الاقتصادي لرعاياها .

و باتت المواطنة، هي رابط اجتماعي و قانوني بين الأفراد و المجتمع السياسي الديمقراطي و هو ما يعني أن المواطنة تستلزم إلى جانب الحقوق و الحريات مسؤوليات و التزامات وبدونهما يفشل المشروع الديمقراطي.)، نقول مع احترامنا لكل هذه التقسيمات إلا أنها لا تنسجم مع معطيات الواقع الذي يؤكد تداخل التقسيمات الثلاثة مع بعضها وان الخلل الذي يصيب اي مفصل منها سينعكس على المفهوم العام والاساس للمواطنة التي تعني تمتعه بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية وعدم إمكانية الفصل بين أي واحد منها .

وانطلاقاً من تلك الافكار العامة لمفهوم المواطنة فقد تولدت قناعة راسخة عند الباحثين بأن المرتكز الأساس الذي يقوي هذا الشعور عند اي فرد يتطلب إيماناً حقيقيا بالديمقراطية كونها الضامن بتحقيق كرامة ومساواة كل مواطن مع غيره وتمتعه بكامل حقوقه ، وأي خلل يحصل في مستوى الفهم للتطبيق الديمقراطي او تحريف استخداماته ، ينعكس سلبا في المجتمع، وقد يضطر بعض أفراده الى الهجرة والبحث عن وطن آخر أكثر أماناً يجد فيه إنسانيته ووجوده .

وليس من باب المناكدة القول ان محيطنا العربي في تاريخه الحديث، ومنذ حصول دوله على استقلالها و ظهورالدول والانظمة الوطنية بمختلف مشاربها، تعامل بسلبية مع مصطلح المواطنة واستخدمته مختلف الانظمة لتحقيق مصالحها او مصالح ما تمثله من قوى وطبقات ، ففقدت الكثير من أبنائها، إما بعمليات دمار وقتل ممنهجة أو بإجبار الآخرين على الهجرة لمن سنحت الفرصة لهم بذلك ، أما البقية الغالبة فقد عاشت الامرّين جراء التعسف وحرمانها من ابسط حقوقها، في حين انها اكثر الفئات تضحية وعطاء للوطن ، صورة مأساوية لأنظمة تعيد للأذهان صور أبشع فترات القرون الوسطى سوداوية في تعامل الحكام مع رعاياهم ، رغم ما تدعيه من شعارات ديمقراطية جيرت لصالح الانظمة وإطالة عمرها . ولانحسب اننا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن جل مشاكل محيطنا العربي ومنه العراق تكمن في عدم فهم الانظمة الحاكمة لمصطلح المواطنة وجوهره الذي يستلزم اولاً وجود معادلة منصفة للحقوق والواجبات وعدم ترجيح إحداهما على الأخرى . لقد مارس الحكام في عدد من الانظمة العربية دور الوصي على مواطنيه ومطالبتهم إياهم بإطاعة القوانين التي سنت دون إرادة منهم والالتزام بها، في وقت حرموا المواطن من أبسط حقوقه المتمثل بحق المشاركة بصنع القرارات وعمد البعض الى اجراء انتخابات شكلية زوروا فيها صوته وإرادته،ناهيك عن صور الحرمان والبؤس التي يعيشها في شتى المجالات ومحاولة مسخ إنسانيته وتجريده منها بفرض صور الطاعة العمياء للحاكم ، والتصفيق والتهليل له حتى وهو يشهر سكينه لذبحه ، ما دامت المصلحة العليا تقتضي ذلك !

وبعد ٢٠٠٣ وما حصل من متغيرات في العراق ، استعاد المواطن جزءاً كبيراً من إنسانيته من خلال تمتعه بحرية التعبير والرأي ومشاركته الفاعلة في الانتخابات وفي الاستفتاء على الدستور، كما ساد المكونات شعور كبير بسيادة مفاهيم المساواة والعدالة ، وكان يأمل أن يتحقق في العراق نموذج متميز في العلاقة بين المواطن والفرد يرسخ عند الجميع فهماً صحيحاً للمواطنة الحقة خاصة وانه يضم مكونات متعددة بعضها عانى الظلم والإجحاف والتهميش دون ان يجعله ذلك يتخلى عن ارتباطه التاريخي بالعراق ، غير ان ما يؤسف له ان مجريات الامور كانت عكس ذلك حيث غلب مفهوم المحاصصات وتطبيقها المشوه على العديد من مفاصل وبنية المجتمع ومؤسسات الدولة، بل حتى في مشهد العمل السياسي، على حساب مفهوم المواطنة ، التي يفترض ان تضمن لكل ذي حقه ، فضاعت وسط التطبيق الاهوج والنفعي للمحاصصة مصالح غالبية المواطنين الذين هالهم متاجرة البعض بأبسط حقوقهم والاستحواذ على المناصب والامتيازات، في الوقت الذي يعانون صنوف الحرمان في كل شيء .

ومرة اخرى تختل مفاهيم المواطنة في ذهنية المواطن ويتذمر من مجرد ذكرها ويضطر عندها لهذا السبب وبسبب فقدان الامن في السنوات السابقة، للبحث عن أماكن أخرى وبحسب ما متاح للهروب من حالة لم يكن يريدها او يتمناها ، فاختار مرة اخرى الهجرة الى المنافي في دول تنكرت هي الاخرى له ولم تقبل إلاّ أصحاب رؤوس الاموال والمسؤولين . وهكذا وبسبب عجز نخبنا السياسية من الارتقاء بادائها وتضافر قوى الإرهاب ودول لإفشال تجربتنا ،أفقدنا عدداً غير قليل من الكفاءات والخبرات وأصحاب رؤوس الأموال ، والأخطر من ذلك هذا الإحباط الذي بتنا نلاحظه عند بعض شبابنا من مختلف المكونات التي نلمسها في حلم الهجرة .

إن على النخب السياسية الحاكمة وغيرها ان تعي خطورة تغييب مفهوم المواطنة ، والاستفادة من تجارب الدول التي قطعت أشواطاً متقدمة على طريق التطبيق الديمقراطي ، ونجاحها في ترسيخ مفاهيم المواطنة ليس لأبنائها فحسب ، بل حتى لأفراد هاجروا إليها من دول اخرى . ونجزم بأن ليس هنالك من سياسي في العراق او غيره ، لا يعي ان الديمقراطية واحترام القانون والمساواة والعدالة ، مفتاح الوصول الى مواطنة صحيحة يشعر فيها الجميع بالامان بعيداً عن كل مظاهر الخوف التي كانت السبب في إضاعة الكثير من الاوطان والمواطنين .

حريـة الصحافة بين المطالبة القانونية والقمع!

في الآونة الأخيرة شنّ المسؤولون في الحكومة سواء كانوا في المواقع الرئيسية أم في مواقع أدنى هجمة ضد العديد من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى والصحفيين ولكن بطريق استخدام الحقوق القانونية الواردة في قوانين الزمن السابق الغرض منها إسكات حق حرية الرأي والتعبير وقمع الرأي الآخر، بغض النظر عما قد ترتكبه بعض الصحف من أخطاء وتجاوزات لا تقرها الصحافة الحرة والنزيهة والحيادية وهي بالطبع مرفوضة ولا تتفق مع طبيعة مهنة الصحافة.

المحامي حسن شعبان ■ ناشط في حقوق الانسان

لقد وجد هؤلاء المسؤولون ضالتهم في النصوص القانونية والحق في إقامة الدعوى ومشروعية التحرك القانوني في قتل الرأي الآخر وإزاحة النقد الموضوعي في وسائل الإعلام ومن ثم إعادة الرقابة الذاتية والخوف من التعويضات التي قد تصل إلى ملايين الدولارات لو أن الدعوى كانت زوبعة في فنجان، فالقضاء العراقي أدرى من غيره بهذه الأساليب، ولن يكون يوماً ما شاهداً أو مُقِراً للمطالب المادية الواقعة خارج نطاق العقل والقانون .

الهدف واحد هو فرملة حرية الصحافة سواء كان ذلك في دولة ديمقراطية او استبدادية إنما الآليات تختلف، فالدولة الأحادية تلتجئ الى القمع المباشر، إزاحة هذا الصحفي او ذاك بطرق مختلفة من هذه المهمة، إبقاء الأجهزة الإعلامية ومنها الصحافة ملكاً للحزب الواحد أو الفرد الواحد، بينما غالباً ما يلجأ أصحاب القرار في الدول الديمقراطية الى الحق القانوني أنما لإسكات هذا الصوت وهي مهمة لا تشرف أحداً .

مسؤولون كبار في ما سُمي بالنظام الجديد وهم أبعد من ان يكونوا ديمقراطيين حقيقيين وانما على الصعيد النظري فقط التجأوا الى هذا الطريق ليتخلصوا من النقد الموضوعي والرقابة بدلاً من ان يسلكوا سلوكاً حضارياً وذلك بتشكيل لجنة تحقيقية من جهات مختلفة تحقق في ما نشر وترسل بنتائج التحقيق الى ذات الصحيفة لتنشره في المكان الذي ظهر فيه النقد، وبذلك تكون قد أظهرت الحقيقة كما هي أمام الرأي العام، وهذا ذو فائدة للمسؤول والصحفي على حد سواء وهذا ما يسلكه الحكام الديمقراطيون في الدول الديمقراطية .

السلطة الرابعة لم تعد مجرد لافتة وانما اصبحت حقيقة موضوعية منذ ان اصبح العالم قرية صغيرة لا تخشى في الحق لومة لائم، وتقول المعلومة والخبرية كما هي بصوت عال وامام الرأي العام وليس بمقدور أحد ان يمنع المعلومة عن الجمهور تحت اي ظرف او حجة او آلية قمع

لينظّف الجميع عقولهم استبداديين كانوا ام ديمقراطيين في أنهم لن يستطيعوا إيقاف عجلة الزمن والحقيقة ستنشر حتى ولو قمعوا هذا الصوت الإعلامي او ذاك إنما الطريق الأوحد هو ان تكون علاقة إيجابية ومتينة بين الحاكم والصحفي وان يقبلوا بالرأي والرأي الآخر .

قصيرو نظر وأغبياء من يتصورون انهم قادرون على حجب الرأي الآخر والنقد، فنحن في زمن ما بعد القرن العشرين الذي يشهد يومياً خسارة الانظمة الدكتاتورية والفكر المتجمد وانتصار حرية الصحافة .

وسلطة القضاء وهي الأدرى بحكم القانون وبمواد الدستور وخاصة تلك التي تتعلق بحرية الصحافة والحريات العامة الواردة في المادة (٣٨)، وفي الباب الثاني منه الخاص بالحقوق والحريات الأساسية التي لا تمنح وإنما تكتسب بالولادة وهي تدرك ان لا يجوز لأي نص قانوني مهما كانت قوته ان يتعارض مع أي نص دستوري وحتى المادة (٤٦) من الدستور التي أرادت وضع الضوابط في قانون يصدر لاحقاً حددت المشرع القانوني بضرورة ان لا يتعرض لجوهر الحق والحرية، أي أنه مقيد في هذا المجال .

مطلوب من القضاء والقضاة ان يقفوا طويلاً أمام هذه الدعاوى وان لا يجنبوا المدعي من المساءلة القانونية في حالة ثبوت عدم صحة ادعائهم حتى يتعرف هؤلاء وغيرهم على ان القانون لا يسمح لدعاوى غير حقيقية ان تمر دون ردود أفعال قانونية .

وكلمة أخيرة الى أولئك الذين ساروا في هذا الطريق نذكرهم أنهم لن تستطيعوا إيقاف الصحفيين والإعلاميين عن القيام بدورهم في اطلاع الرأي العام سواء بالطريق القانوني أو غيره .

نظام التصنيف وأثره في فهرست مصادر المعلومات

صبيح الحافظ

المعلومات هي كل الحقائق والبيانات والمعارف المسجلة في شكل من أشكال التسجيل الصالحة للإفادة والبحث ، أي في صورة مرئية او مقروءة او مسموعة ، إذن فإن تسجيل المعلومات ليس مجرد حفظها بل ان الحفظ يخدم قضية الإفادة من هذه المعلومات، أي الرجوع إليها عند الحاجة وقد سجل الإنسان منذ قديم الازل معلومات على أنواع متعددة من وسط التسجيل ما تسمى أوعية حفظ المعلومات، وقد انقرض بعضها كأوراق البريد أو الحجارة أو سعف النخيل او جلود الحيوانات وغيرها الى ان جاء الورق وغيره من الوسائط الجديدة وقد انقسمت هذه الاشكال الى نوعين رئيسيين هما:

١ . الاشكال التقليدية كالكتب والمجلات والخرائط والبحوث والصور .. الخ .

٢ . الاشكال غير التقليدية وتسمى الاشكال المصغرة (المايكروفورس) مثل (المايكرو فيلم) والوسائط الاخرى التي تستعمل في مدخلات ومخرجات الحاسبات الالكترونية مثل الاشرطة المثقوبة والاسطوانات والاقراص المغنطة والاقراص الليزرية واقراص DVD.

نحن نجمع المعلومات ونوثقها ونحفظها لكي نسترجعها عند الحاجة ولأجل ذلك نحن بحاجة الى وسيلة للدلالة عن مكان المعلومة المطلوبة من الكم الكبير المخزون في المكتبة او الأرشيف، الفهرسة هي الوسيلة التي نبحث عنها وقد استعملت الأرقام أو الاحرف كرمز لوضع الفهارس، وكنتيجة للتطور الذي حصل في إنتاج المعلومات عند قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر حدث انفجار هائل في عملية إنتاج المعلومات وتراكمها، عندها أصبحت تلك الفهارس قاصرة في تلبية الحاجة لاسترجاع المعلومات. قام العالم الأمريكي ملفيل ديوي بوضع مفهوم (التصنيف) لتحديث وتطوير الفهارس بهدف معالجة المشكلة ويعني التصنيف بأبسط تعريف هو وضع الأشياء المتشابهة مع بعضها في مكان واحد، فالكتب يتم وضعها وترتيبها في مكان واحد ولموضوع واحد في رف معين، وأخرى في رف آخر، وهكذا نلخص خطى تصنيف ملفيل ديوي،إذ انه قام بتقسيم المعارف البشرية الى عشرة مواضيع رئيسية، وقد وضع لكل موضوع رمز محدد يبدأ من الصفر وحتى الرقم (٩)، وقد قسم كل موضوع إلى عشرة فروع وهذه قسمت هي الأخرى إلى عشر شعب، وهكذا استمر الى ما لا نهاية ولذلك سميت (بخطة تصنيف ديوي العشري).

ومن نتائج عملية تصنيف مصادر المعلومات هي تضييق مجال البحث عن المعلومة المطلوبة وذلك من خلال توزيع الكتب والملفات بعد تصنيفها ووضع كل صنف في رف معين . وبعد حين ظهرت نواقص في خطة ديوي العشري، فبرز الاستاذ رانجاناثان (هندي الجنسية) وهو أستاذ مساعد لمادة الرياضيات، فوضع بعض التعديلات على خطة ديوي واصبحت اكثر فائدة بخطة جديدة وسميت بـ (خطة الكولون)، ولكن ان افضل خطة عالمية ظهرت بعد الكولون هي خطة مكتبة الكونغرس وتعد لدى الدارسين خطة عالمية ثابتة ومتكاملة بهدف استعمالها وتطبيقها في المكتبات ومؤسسات الارشيف الاخرى .

وقد شاع استعمال نوعين من خطط التصنيف وهما:

التصنيف الجامد
Rigid Classificafion
أو التصنيف أحادي الأبعاد
Nonodimensionai Classificafion
والتصنيف المرن
NONRIGID CLASSIFICAFION
أو المتعدد الابعاد
Multidimenstonal Classificafion

١- التصنيف الجامد: ينطوي التصنيف الجامد- الذي يطلق عليه غالباً اسم تصنيف (عيون أبراج الحمام) Pigeonhole – على وصف كل وثيقة من وجهة نظر واحدة ، وعند الحاجة الى اختزان وثيقة لا توجد منها سوى نسخة واحدة فقط فأنه لابد من تحديد عين واحدة او مكان واحد لها ، ومن المعروف كما سبق ان ذكرنا ان الوثائق عادة ما تكون متعددة الابعاد بطبيعتها ومن ثم فإن التصنيف المادي للوثائق غالباً مايميل نحو اكتساب خصائص التصنيف الجامد.

٢- التصنيف المتعدد الابعاد: ينطوي التصنيف المتعدد الابعاد على وصف كل وثيقة من أكثر من وجهة نظر واحدة، ولا يمكن تطبيق ذلك بالنسبة للوضع المادي للوثائق إلاّ إذا توافرت أكثر من نسخة واحدة لوضعها في اكثر من مكان واحد.

ومن أهم الخطط المتعددة لتصنيف الوثائق:

- التصنيف العشري لديوى
Dewwey Decimal Classtfication (D.D.C)
- التصنيف العشري العالمي
Universal Decimal Classification (U.D.C)
- التصنيف الواسع لكتر
Expansive Classification Of Cutter(E.C)
- التصنيف الموضوعي لبراون
Subject Classification Of Brown (S.C)
- تصنيف مكتبة الكونغرس
Library Of Congress Classification
- التصنيف البيليوجرافي لبليس
Bibiographic Classification Of Bliss(B.C)
- تصنيف الكولون لرانجاناثان
Colon Classification Of Ranganatiian